

٣٢٪ سيصوتون لـ «فتح» حماس و٤٪ لم يقرروا أولن يصوتوا ٦٪ يعتقدون أن المفاوضات لن تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية

لعزيز الدويك، فيما يحصل مرشح اليسار أحمد سعدات على حوالي ٢٪ من الأصوات. ونوه إلى أن ٤٪ من المستطلعين أشاروا إلى أنهم لم يحسموا أمر مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية، أو أنهم لم يقرروا بعد من سيصوتون فيها. أما في سيناريوج سباق الرئاسة بطريقة التنافس الثنائي، فقال المرشح السياريوج الأكثر واقعية للانتخابات الرئاسية الفلسطينية، يقتضي وجود مرشحين اثنين للرئاسة، أحدهما يمثل منظمة التحرير الفلسطينية، بينما يمثل الآخر الحركات الإسلامية. ويظهر الاستطلاع الحالي ارتفاعاً في نسبة تأييد المرشح الإسلامي وانخفاضاً في تأييد مرشح يمثل منظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف: مع ذلك، ما زالت نتائج الاستطلاع تبين أن أيّاً من مروان البرغوثي، أو محمود عباس، أو سلام فياض، أو مصطفى البرغوثي قادر على الفوز بالانتخابات في وجه إسماعيل هنية «المرشح الإسلامي الذي يحظى بأكبر تأييد». كما أن مروان البرغوثي هو المرشح الأكثر شعبية بين مرشحين «فتح» و«حماس»، بينما أقل المرشحين شعبية من الحركتين هو محمود الزهار.

وفي هذا الصدد، ففي حال جرى التنافس ما بين مروان البرغوثي مقابل إسماعيل هنية، فعندها يحظى البرغوثي بأعلى احتمالات الفوز على هنية في السباق الرئاسي، إذ يحصل على ٤٥٪ من الأصوات، مقابل ٣٩٪ لهنية. أما في حال التنافس بين الرئيس محمود عباس وهنية، فعندها يحصل عباس على ٣٩٪ من الأصوات، ويفوز على هنية الذي يحصل على ٣٧٪. وكانت الفجوة بين عباس وهنية ٢٤ نقطة في استطلاع شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧، وقد تناقصت إلى ١٢ نقطة في هذا الاستطلاع.

وفي حال التنافس بين فياض وهنية، فعندها تقارب نسب التصويت لكل منهما، وتبقى ضمن هامش الخطأ، بحيث يحصل فياض على ٣٣٪ من الأصوات، ويفوز على هنية الذي يحصل على ٣٠٪. وكانت الفجوة بين فياض وهنية ١٧ نقطة في استطلاع شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧، وقد تناقصت إلى ٣ نقاط فقط.

اما في حال التنافس ما بين مصطفى البرغوثي وهنية، فعندها يحصل مصطفى البرغوثي على ٣٤٪، ويفوز على هنية الذي يحصل على ٢٨٪. وفي حال التنافس بين مروان البرغوثي وفياض، فعندها يحصل الأول على ٥١٪ من الأصوات، ويفوز على فياض الذي يحصل على ٤٢٪. وفي حال التنافس بين مروان البرغوثي والرئيس عباس، فعندها يحصل الأول على ٤٣٪ من الأصوات، ويفوز على عباس الذي يحصل على ٢١٪. ويحصل مروان على ٥٠٪ من أصوات أكثر في غزة (٥٠٪ من الضفة الغربية) (٣٨٪).

إنهم سيصوتون لقائمة «فتح» في حال أجريت الانتخابات التشريعية (مقارنة بنحو ٣٦٪ في استطلاع كانون الأول ٢٠٠٧)، ملاحظاً أن نسبة الانخفاض تأتي من قطاع غزة بشكل رئيسي.

وأضاف: بالمقابل، فإن شعبية حركة حماس ارتفعت بشكل بسيط (٤ نقاط) بالمقارنة مع استطلاع تشرين الثاني ٢٠٠٧. فقد أظهر الاستطلاع أن ١٨٪ من المستطلعين سوف يصوتون لقائمة التغيير والاصلاح (حماس)، منهم ٢٤٪ في غزة و١٣٪ في الضفة الغربية. وتتجذر الإشارة في هذا السياق إلى أن ٤٢٪ من المستطلعين إما لم يحسموا أمر مشاركتهم في الانتخابات التشريعية القادمة، أو أنهم لم يقرروا بعد من سيديرون بأصواتهم «ما يستدعي دراسة السلوك والتوجهات الانتخابية لهذه الفتاة بشكل منفصل وأكثر عمقاً ومعرفة تأثيرها في أي انتخابات قادمة».

ونوه (أوراد) إلى ان نتائج هذا الاستطلاع تظهر ضعفاً كبيراً في مدى تأييد الجمهور للقوائم الانتخابية الأخرى التي شاركت في الانتخابات، إذ تراجعت نسبة تأييدها لدى شريحة المستطلعين بين ١١٪ - ١٣٪.

وأشار إلى أن مروان البرغوثي يحتل المرتبة الأولى في قائمة الشخصيات السياسية الشعبية بالنسبة للفلسطينيين، حيث تنظر إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، كما أن غالبية من المستطلعين يأتون من الضفة الغربية (٥٦٪) يعتقدون أن «فتح» ليس لديها البديل الحقيقي لإنهاء الاحتلال مدعوا الاستطلاع: حوالي ٤٦٪ من المستطلعين يؤيدون خطوات محمود عباس ل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بالمقارنة مع ٦٤٪ أيدوا خطواته في استطلاع سابق أجراه (أوراد) في شهر كانون الأول ٢٠٠٧. كما أشار إلى عدم تأييدهم لخطواته لإنهاء الاحتلال.

الشأن الداخلي

في الشأن الداخلي، أعربت غالبية تصدى إلى (٦٢٪) عن اعتقادها بأن ليس لدى «حماس» البديل الحقيقي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، كما أن غالبية من المستطلعين يأتون من الضفة الغربية (٥٦٪) يعتقدون أن «فتح» ليس لديها البديل الحقيقي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقال مدعوا الاستطلاع: حوالي ٤٦٪ من المستطلعين ما زالوا يعتقدون أن المستطلعين هم الأفضل من ناحية قدرتها على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة في الضفة والقطاع.

بيده استدرك: عدم الرضا عن العملية التفاوضية الحالية لا يعني عدم تأييد المفاوضات من حيث البداء.

فقد أظهر الاستطلاع أن ٤٢٪ من المستطلعين ما زالوا يعتقدون أن المفاوضات هي الوسيلة الأفضل من ناحية قدرتها على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، هذا بالمقارنة مع ٢٧٪ من المستطلعين يعتبرون أن العمليات ضد الجيش والمستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلة هي الوسيلة الأنجح، بينما يعتبر أقل من ٤٪ العمليات ضد المدنيين هي الوسيلة الأفضل.

وأظهرت النتائج انخفاضاً في نسبة التأييد لحل الدولتين وتبادل الأرضي وتقسيم القدس، إذ أيدت غالبية المستطلعين (٦٣٪)، أو قالت المستطلعين عن تقديرهم لأداء حكومتي فياض وهنية بالجيد، مقارنة باستطلاع الرأي الذي قام به «أوراد» في كانون الأول ٢٠٠٧، والذي أظهر ان التقى임 الإيجابي لحكومة هنية كان أقل بـ ١١ نقطة من تقدير حكومة فياض.

وقال: بالمقابل، فقد قيم ٣٩٪ من المستطلعين أداء حكومة هنية بالضعف، بينما قيم ٣١٪ حكومة فياض بالمثل.

ويعتبر التقىيم السلبي لحكومة فياض أكثر في قطاع غزة، مقارنة بالضفة الغربية، إذ تصل نسبة من يقييمون أداء حكومة فياض بالضعف حوالى ٣٩٪ من مستطلع القطاع، مقارنة مع ٢٧٪ من مستطلع الضفة الغربية. كذلك، يقيم ٣٧٪ من مستطلع القطاع أداء حكومة هنية بالضعف، مقارنة بـ ٣٩٪ من المستطلعين (أو يؤيدون إلى حد ما)، حلاً لقضية القدس يؤمن على أساس عودة غالبية اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطع غزة، بالإضافة إلى عودة إسرائيل، إلى جانب دولة إسرائيل، بالمقارنة مع ٧٣٪ في استطلاع سابق (تشرين الثاني ٢٠٠٧).

وبشأن اللاجئين، بين الاستطلاع أن غالبية المستطلعين (٦٤٪) تؤيد بشكل كامل أو إلى حد ما، حل مشكلة اللاجئين على أساس عودة غالبية اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطع غزة، بالإضافة إلى عودة إسرائيل، إلى جانب دولة إسرائيل، بالمقارنة مع ٢٨٪ في استطلاع أوراد (٢٠٠٧)، أو إلى حد ما، حل مشكلة اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، إذ تصل نسبة من يقييمون أداء حكومة فياض بالضعف حوالى ٣٩٪ من مستطلع القطاع، مقارنة مع ٢٧٪ من مستطلع الضفة الغربية. كذلك، يقيم ٣٧٪ من مستطلع القطاع أداء حكومة هنية بالضعف، مقارنة بـ ٣٩٪ من المستطلعين (أو يؤيدون إلى حد ما)، حلاً لقضية القدس يؤمن على أساس تقاسم المدينة: القدس الشرقية تحت السيطرة الفلسطينية، والقدس الغربية تحت سيطرة إسرائيلية. كما يعتقد أن ٨٢٪ من المستطلعين يؤمنون إلى حد ما، حلًا للخلافات بين الجانبين. ومن الجدير باللاحظة، أن المعارضة لهذا السيناريوج تبقى أعلى من التأييد، إذ تبلغ (٦٧٪)، ومن الواضح أن هذا الموقف يعود أساساً لدرجة الأهمية التي يوليه الفلسطينيون لقضية

القدس - عبد الرؤوف ارناؤوط، أعربتأغلبية من الشعب الفلسطيني تصدى إلى (٦٤٪) عن اعتقادها بان المفاوضات الحالية لن تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية، في وقت ارتفعت فيه نسبة التأييد لاطلاق صواريخ من غزة باتجاه المناطق الاسرائيلية من (٢٧٪) في ٦-٨ كانون الأول ٢٠٠٧، إلى (٤٨٪) الآن، ومع ذلك قال (٤٢٪) إنهم يعتقدون أن المفاوضات حتى التوصل إلى اتفاق ما بين الطرفين هي أفضل وسيلة للتوصول إلى إقامة دولة فلسطينية.

ورأت نسبة (٦٤٪) من الفلسطينيين في استطلاع أجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) ونشرت نتائجه يسير بالاتجاه الخاطئ، إذ قال (٦٢٪) من المستطلعين إن «حماس» ليس لديها بديل حقيقي لإنها الاحتلال، كما قال (٥٦٪) إن «فتح» أيضاً ليس لديها بديل حقيقي لإنها الاحتلال، ولكن في حال أجريت انتخابات تشريعية اليوم، تحصل حركة فتح على (٣٢٪) من الأصوات، فيما تحصل حركة حماس على (١٨٪)، مقابل (٤٪) قالوا إنهم لم يقرروا أو لم يصوتوا.

وطبقاً للنتائج، فإن كلاً من الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء مروان البرغوثي، ورئيس الائتلاف د. سلام فياض، والنائب إسماعيل هنية، يسيرون على رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية في حال أجريت انتخابات رئاسية. وبينما يتصدرون على أنه في حال تنافس كل من مروان البرغوثي وإسماعيل هنية، يحصل هنية على ٢٤٪، وفي حال تنافس كل من مروان البرغوثي وعباس على ٤٣٪ من الأصوات فيما يحصل عباس على ٤٠٪.

وكأن الاستطلاع أجرى على عينة عشوائية من ٣٢٠ فلسطيني في الضفة الغربية وقطع غزة، وهو ما يشير إلى أنه من قبل الفريق الذي رئسه د. نادر سعید في الفترة ما بين ١٨-١٦ كانون الثاني الجاري، وأشارت النتائج إلى أنه بينما يؤيد أقل من ٤٪ الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين كوسيلة فضلى ل إنهاء الاحتلال، فإن (٢٨٪) يؤيدون الهجمات ضد المدنيين والجنود الإسرائيليين. وحسب موقف الرئيس الأميركي جورج بوش يتماشى مع مواقف الحكومات الأميركيية السابقة، على أساس تقاسم المدينة: القدس الشرقية تحت السيطرة الفلسطينية، والقدس الغربية تحت سيطرة إسرائيلية. كما يعتقد أن زيارته لن توقف نشاطات الاستيطان الإسرائيلي. وأضاف: يعتقد (٧٤٪) أن زيارة بوش لن تعطي أي أمل في إقامة دولة فلسطينية. كما يعتقد (٨٢٪) أن زيارة بوش ستكرس الاحتلال الإسرائيلي، كما يعتقد (٧٨٪) أنها ستؤدي إلى إحكام الأغلاق

أعربتأغلبية من الشعب الفلسطيني تصدى إلى (٦٤٪) عن اعتقادها بان المفاوضات الحالية لن تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية، في وقت ارتفعت فيه نسبة التأييد لاطلاق صواريخ من غزة باتجاه المناطق الاسرائيلية من (٢٧٪) في ٦-٨ كانون الأول ٢٠٠٧، إلى (٤٨٪) الآن، ومع ذلك قال (٤٢٪) إنهم يعتقدون أن المفاوضات حتى التوصل إلى اتفاق ما بين الطرفين هي أفضل وسيلة للتوصول إلى إقامة دولة فلسطينية.